الجمعة 14-12-2012 العدد 18215

6

«اليونيسيف» ووزارة الشؤون والجامعة اليسوعية تطلق دراسة عن تعزيز نظام حماية الطفل

الحضور في لقاء إطلاق الدراسة

اطلقت منظمة اليونيسف امس، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الاعلى للطفولة وجامعة القديس يوسف، دراسة حول تعزيز نظام حماية الطفل في لبنان تحديات وفرص في فندق الموفنبيك، في حضور وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور ممثلا بالدكتور بشير عصمت، ممثلة اليونيسف في لبنان آنا ماريا لورينى، المقدم ايلي الاسمر ممثلا المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي، ممثل رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور ميشال شوير، مديرة المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف ماريز طنوس جمعة وفاعليات.

بعد النشيد الوطني، اكدت جمعة على الاهمية التي توليها المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف للدراسة التي يتم اطلاقها نظرا لايمانها المطلق بايجاد الالية الفعالة لحماية الطفولة في لبنان وللارادة المشتركة التي سعت الى وضع هذه الدراسة مع الشركاء للمساهمة في وضع سياسة اجتماعية وطنية تساهم في تعزيز حماية الاطفال.

وشددت على ان اي عتب وعمل اجتماعي يساهم في تطوير حماية الاطفال يسعى في نهاية المطاف في التقدم العملي وفي بناء الثقافة المشتركة خصوصا في مجال حماية الاطفال ضحايا العنف، مشيرة الى ان نتائج الدراسة تظهر بوضوح اننا في بداية الطريق التي سوف نتابعها مع شركائنا ليس فقط من اجل حماية الاطفال فحسب، بل من اجل الانسانية كافة ومن اجل ارساء نظام يلبي طموحاتنا فضلا عن تلبيته للمعايير الدولية المختلفة التي تصب في خانة تحسين وتطوير الاليات المتعلقة بحماية الاطفال.

ثم اكدت لورينى ان التقرير الذي يتم اطلاقه يوفر تحليلا شاملا ودقيقا وهو الاول من نوعه في لبنان حول كيفية عمل نظام حماية الطفل على المستوى العملي لا النظري.

وقالت: ان التقرير يشير الى وضع الاطفال الذين يقعون ضحية للعنف ويكونون بحاجة الى المساعدة والحماية، بالاضافة الى ذلك يحدد التقرير الجهات التي يرجح ان تتعامل مع هؤلاء الاطفال بصفة رسمية او غير رسمية ويسلط الضوء على الاجراءات التي تتخذها هذه الجهات عادة لتلبية حاجاتهم.

ولفتت الى ان التقرير يذكر ايضا اسباب فشل النظام في حالات عدة في تأمين الحماية الملائمة فهؤلاء الاطفال الذين هم بأمس الحاجة الى المساعدة، مشيرة الى ان القضايا المتعلقة بأوضاع الاطفال تبقى غير معلنة لوقت طويل جدا، وحتى في حال الابلاغ عنها، فانها تضيع في تصدع النظام. ويعود ذلك الى ان الابلاغ لا يتم دائما في الوقت المناسب وبشكل ملائم وان طاقم الموظفين الذين يعالجون هذه القضايا لا يتمتعون دائما بالمهارات اللازمة وان التدخلات لا تكون منسقة جيدا وان المسؤوليات غير واضحة.

شوير

اما شوير فأشار الى ان مساهمة المدرسة اللبنانية للتدريب في هذا المشروع البحثي تمثل حالة نموذجية في هذه المرحلة، مشددا على نهج واسلوب الجامعة في هذا المجال من اجل وضع امكانياتها في خدمة المجتمع من خلال هذا النهج الا وهو نهج الباحث. وقال: ان هذا العمل لا يتم دون دمج الجهود بين المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسف والسلطات الحكومية كالمجلس الاعلى للطفولة التي تقدم خبراتها التقنية والميدانية في هذه البحوث.

عصمت

بدوره قال عصمت: ندرك جميعا ان مسألة انتهاك حقوق الاطفال في لبنان، وعلى رأسها تعرضهم لكافة اشكال العنف والاساءة والاهمال ليست بالمسألة المستجدة، حيث لا تنفك وسائل الاعلام بين الفينة والفينة، تعرض لاشكال من العنف يندى لها الجبين، وتكشف عن مساوىء في مجتمعنا الذي اعتقدنا انه ما زال سليما محافظا على الروابط الاسرية والقيم وغيرها.

تابع: كذلك نقر بان الجهات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية لم تكن يوما على مسافة من هذه الاشكالية. وان تعداد المبادرات التي نشأت وتنشأ كل يوم في هذا الصدد، من قبل كافة المعنيين قد يدفع بعض الناظرين الى المسألة عن بعد للتساؤل: لماذا هذه الدراسة؟

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"